

المدرسة العليا للتجارة
مخبر "الإصلاحات، التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

الملتقى الدولي الأول حول:

النظام المالي والنمو الاقتصادي

محور المداخلة: نماء النظام البنكي والنمو الاقتصادي

العنوان: التطور النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011

دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

من إعداد: الدكتور: عتو شارف، جامعة مستغانم. (charef_attou@yahoo.fr)

أستاذة: إجري خيرة، جامعة مستغانم. (kerosa@hotmail.fr)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين النظام النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، وقد تمّ استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الدراسات التجريبية. توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثير موجب لكل من للقروض الممنوحة للاقتصاد؛ أسعار الصرف الحقيقية؛ وتأثير سالب لكل من الكتلة النقدية والتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي للقروض الممنوحة للاقتصاد؛ وتأثير سلبي ومعنوي للتضخم؛ واختلفت تأثيراتها بين المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي؛ التحرير المالي؛ السياسة النقدية؛ التكامل المشترك؛ نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

The purpose of this research is to study and Analysis of the relationship between the monetary system and economic growth in Algeria during the period 1970 - 2011, using a set of determinants that are consistent with the reality of the Algerian economy and relying on empirical studies.

The result of this study, there is a positive effect of Loans to the economy, the real exchange rates on the economic growth over the long-term. As for the error correction model, the result shows that there is a positive effect of Loans to the economy, and a negative effect of inflation over the short-term; besides, their effects differ between the short and long term.

مقدمة:

اهتمت المدارس المختلفة بالعلاقة بين النظام المالي والمصرفي وأداء الاقتصاد الكلي، وقد اجتمعت جميع هذه المدارس والنظريات على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والنظام المالي، فبعض الدراسات تعتقد أن التطور المالي في الوساطة المالية يمكن أن يسرع ويحفز معدل تراكم رأس المال وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي، بحيث يأتي تأثير النظام المالي على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (عن طريق سعر الفائدة)، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار ومن تمّ الاستثمار.

وعرف الاقتصاد الجزائري تطورات مهمة في نظامه المالي، فبهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، أجرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات على نظامها المالي والمصرفي، وعجلت إلى التحرير والانفتاح من أجل تحفيز الادخار ومن تمّ الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة، ونظرا للسياسة التوسعية المتبعة في السنوات الأخيرة من طرف البنك المركزي لغرض تمويل البرامج التنموية، جعلته أمام حتمية إتباع الكفاءة لتلبية احتياجات الاقتصاد الفورية للتمويل والإنتاج، والتحكم في الكتلة النقدية، لتفادي الوقوع في الفائض في حجم النقود بما يفوق احتياجات الاقتصاد في تمويل الإنتاج والدخل، مما يساهم في ارتفاع التضخم الذي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي وتثبيطه، وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

هل كان للتطورات المالية والنقدية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية المطبقة أثر إيجابي

على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سننطلق في هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- استعراض أدبيات النظرية لعلاقة التطور النقدي بالنمو الاقتصادي.
- السياسة النقدية (مفاهيم).
- فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (سياسة التحرير المالي).
- قياس العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي (وجهة نظر المدارس الاقتصادية)

في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي تلعب الدولة دور مهم فالنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية تلعب دور جوهري في النمو المستدام، فمن بين أهداف هذه السياسات تحقيق إنعاش اقتصادي، لهذا نجد أن النمو يتوقف على الكفاءة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات والتي تساعدها بالقيام بالأدوار الهامة لإنعاش الاقتصاد من كل الجوانب وخاصة المتعلقة بالظروف الاجتماعية، ولهذا يجب التركيز على مصادر النمو الاقتصادي الحديثة، وقد تركز في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، وعليه اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بالعلاقة بين السياسة النقدية وأدواتها والنمو الاقتصادي، وأجمعت جميع هذه النظريات على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد، بحيث يأتي تأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (عن طريق سعر الفائدة)، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار.

1. يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد تتجه من كمية النقود المعروضة M إلى الناتج Y ، مما يعكس الأثر الذي يتركه التغيير في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، فهذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولاسيما إلى فيشر حيث يرون أن التغيير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل⁽¹⁾، وكنتيجة لذلك، فإن التغيير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود.

2. يعتبر "جون مينارد كينز" مؤسس المدرسة الكينزية، حيث بنى نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، ومن أهم هذه الظروف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929 - والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب)؛ توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي؛ ارتفاع مستوى البطالة؛ انخفاض مستويات الأسعار-، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في

الطلب وليس أزمة فائض في العرض، إذ انصب اهتمامه في تحليل هذه الأزمة في الأجل القصير، إذ عرّف الطلب الفعلي على أنه الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والاستثمار وذلك ليتحرك العرض، وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، فهو يرى أنه في حالة مستوى أقل من الاستخدام الكامل فإن الاقتصاد يحتاج إلى تحريك الطلب (الطلب يخلق العرض) عن طريق الزيادة في الإنفاق في حالة السياسة المالية أو الزيادة في المعروض النقدي في ظل السياسة النقدية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع حجم الناتج، وهو ما يعرف بدور السياسة النقدية في إطار النموذج الكينزي الخاص بالطلب الفعال⁽²⁾.

ثانياً: السياسة النقدية (مفاهيم، الأهداف، الأدوات)

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية نذكر منها:

1. السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية⁽³⁾، ففي فترات الكساد والركود تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة العرض النقدي، وفي فترات التضخم والرواج الشديد تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية انكماشية بتخفيض العرض النقدي تحت

2. تعرف السياسة النقدية أنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر إذا كان أهدافها نقدية أو لا، وكذلك جميع الإجراءات الغير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁽⁴⁾.

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتوافق مع النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ثالثاً: فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (سياسة التحرير المالي)

إن المحافظة على استقرار العام للأسعار أضحت من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية؛ فاستهداف التضخم وتحرير نظام الصرف؛ تحرير أسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات، وبصفة عامة تحرير الاقتصاد الكلي هي من بين السياسات الناجحة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ولهذا طبقت

الجزائر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الصارمة للتحكم في التضخم في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية.

فمنذ بداية التسعينات وبعد أن أتبع الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المالي والمصرفي من أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها، والتي تجلت بصور قانون النقد والقرض رقم 90-10 والمعدل بالأمر 03-11 عرفت الجزائر تطورات هامة، خصوصا في السنوات الأخيرة التي عرف فيها أسعار المحروقات ارتفاعا مستمرا أدى إلى تراكم الأصول لدى بنك الجزائر والذي يعتبر من أسباب الفائض النقدي حيث هذه الأصول تعتبر من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية، الأمر الذي أدى إلى عودة الضغوطات التضخمية من جراء هذا التوسع في الكتلة النقدية. ولمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية يجب معرفة إلى أي مدى حققت هذه السياسة للأهداف المسطرة لها من أجل تحقيق استقرار اقتصادي؟، وللإجابة على هذا السؤال سنكتفي بتتبع كل من سياسة استهداف التضخم من خلال تطورات التضخم في الجزائر وإلى سياسة الاستقرار النقدي من خلال تطورات الكتلة النقدية، وذلك في الفترة الممتدة منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2011.

1.III - الاستقرار النقدي

فمن بين أهداف إصلاح التحرير المالي في الجزائر هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية، وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام لتحقيق توازن في الاقتصاد الكلي، وتخفيض في معدلات التضخم عن طريق ثلاث أدوات للسياسة النقدية والمتمثلة في: عمليات السوق المفتوحة؛ التغيير في نسبة الاحتياطي الإجباري؛ وتغيير سعر الخصم.

2.III - استهداف التضخم

يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم أسلوبا جديدا وحديثا لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية، مركزة بذلك على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف الأخير والنهائي لها هو تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل، وظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات⁽⁵⁾، في حين أن بنك الجزائر منذ بداية سنة 2000 لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، فههدف أي سياسة اقتصادية خفض معدل التضخم، فعدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 أن الهدف الأساسي

للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وعليه تمّ استهداف معدل التضخم بـ 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية التضخم والبحث عن أسبابه في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1.III): تطور الكتلة النقدية ومعدلات التضخم

خلال الفترة 1990-2011

السنوات	90	92	93	95	98	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم (%)	17,9	31,7	20,5	29,8	5,0	0,3	1,4	4,0	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5
معدل نمو (M2) (%)	11,3	24,2	21,6	10,5	47,2	13,0	17,3	11,4	18,7	21,5	16,0	3,1	15,4	19,9

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات بنك الجزائر.

يوضح الجدول أهم التغيرات النقدية منذ سنة 1990 وعليه يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات، لمعرفة مسار السياسة النقدية المتبعة وأسباب التضخم، فالفترة الممتدة بين 1990-1994 عرفت فيها سياسة نقدية توسعية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، إذ عرفت الكتلة النقدية توسعا بمعدل نمو 21%، 24,2% خلال السنتين 1991 و1992 على التوالي، وكان الهدف من هذا التوسع تمويل العجز في الميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة⁽⁶⁾، والذي نتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم في نفس الفترة حيث بلغ معدل التضخم 31,7% حده الأقصى سنة 1992 أما سنة 1993 فقد انخفض فيها معدل التضخم إلى 20,5% بسبب انخفاض وتيرة توسع كتلة النقود من 24,2% إلى 21,6% ضمن الإجراءات المتبعة من خلال السلطات النقدية خلال هذه السنة.

وفي ظل هذا التوسع النقدي المفرط تم تتبع سياسة نقدية انكماشية في الفترة 1995-2000 للحد من التضخم تزامنا مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 إلى غاية 1995 وبرنامج التعديل الهيكلي لغاية 1998، والذي نصّ على الحد من توسع الكتلة النقدية والتي كانت من أهداف هذا الاتفاق بالنظر لسياسة تحرير الأسعار بتخلي الدولة عن دعمها لبعض السلع وتخفيض قيمة العملة، والتي ما ينتج عنها زيادة في معدلات التضخم فقد بلغ سنة 1995 حده الأقصى خلال هذه الفترة ببلوغه 29,8%، فعليه كان لابد على السلطات النقدية تتبّع سياسة جد صارمة بهدف تخفيض التضخم وهذا ما يتم ملاحظته في هذه الفترة من خلال التقليل من التوسع النقدي والذي كان يميزه نوع من الاستقرار بمعدلات نمو لم تخرج عن المجال 10%-18% الذي ساهم في انخفاض مستمر في معدلات التضخم

الذي وصل 0,3% سنة 2000، أما السبب الثاني فيما يخص هذا الانخفاض المستمر في معدلات التضخم هو ارتفاع مستويات البطالة خلال هذه الفترة التي نتج عنها انخفاض في الطلب الكلي. أما الفترة الأخيرة والممتدة من 2001-2011 فقد كان التوجه فيها توجها توسعيا بالنسبة للسياسة النقدية تزامنا مع تطبيق مرحلة الإنعاش الاقتصادي، حيث عرفت هذه المرحلة معدلات تضخم معارضة للأرقام المستهدفة من قبل السياسة النقدية بعدم تجاوز هذه المعدلات 3% في 2003 و 3,5% سنة 2010 و 4% سنة 2011 ماعدا سنتي 2002 و 2006 والتي حقق فيها البنك المركزي معدلات مستهدفة أقل من 3%.

إذن في سنة 2001 عرفت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة وصلت 4,2% نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي تم فيه ضخ كتلة نقدية هائلة في الاقتصاد نتج عنها توسع الكتلة النقدية التي بلغ معدل نموها 22,3% بعدما كان في السنة السابقة 13%، وعرفت سنة 2003 ارتفاع وتيرة التضخم وصلت إلى 4,3% بسبب الزيادة في الكتلة النقدية فهي نمت بمعدل 15,6% ثم انخفضت إلى 11,4% سنة 2004 والتي نتج عنها انخفاض في معدل التضخم 4%، وإلى 11,2% سنة 2005 والذي وصل فيها معدل التضخم إلى 1,4%.

ابتداء من سنة 2006 سجلت معدلات التضخم نوع من الانتعاش في الارتفاع، بحيث انتقل مستواه من 2,3% في سنة 2006 إلى 3,7% سنة 2007 ليصل إلى 4,9% سنة 2008 نتيجة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي وتوجهه التوسعي، إذ عرف معدل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا من 18,7% سنة 2006 إلى 21,5% سنة 2007 ولكن الملاحظ في سنتي 2008 و 2009 أنه بالرغم من تقليص الكتلة النقدية من معدل نمو 16% إلى 3,1% إلا أن مستوى التضخم عرف ارتفاعا إلى 5,7% سنة 2009 والسبب يعود إلى الزيادة الحادة والمستمرة في أسعار المواد الغذائية⁽⁷⁾:

➤ 4,30% في عام 2006.

➤ 6,56% في عام 2007.

➤ 7,40% في عام 2008.

أما سنة 2011 ارتفع فيها معدل التضخم إلى 4,5% بعدما كان في حدود 3,9% بسبب الزيادة في نمو الكتلة النقدية حيث بلغ معدل نموها إلى 19,9% بعدما كان في حدود 15,4%، أما الأسباب الأخرى فتتمثل في ارتفاع مستويات الدخل بالزيادة المستمرة والكبيرة في أجور القطاع

العام دون مقابل إنتاجي، حيث بلغ الأجر الوطني 1.5000 دج سنة 2010، بالإضافة⁽⁸⁾ لآثار العكسية لصدّات جانب العرض بتوقف الإنتاج والإمدادات الغذائية بسبب التطورات السياسية في المنطقة العربية التي أدت إلى اختناقات حادة في مستويات العرض الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار الغذاء، ولكن حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أنه يمكن اعتبار الارتفاع في معدلات التضخم بأنها معتدلة بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

رابعاً: قياس العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

شهدت أدبيات النمو الاقتصادي اهتماماً بالعلاقة بين تطور مؤشرات السياسة النقدية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتطوّرت العديد من الدراسات التجريبية إلى تحديد نوع هذه العلاقة، فبعض الدراسات تبين بأن التطور النقدي عن طريق تعبئة المدخرات وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن تسرع معدل تراكم رأس المال، وبالتالي تعزيز فرص النمو الاقتصادي، فنجد دراسة كل من Bagehot⁽⁹⁾ و Schumpeter⁽¹⁰⁾ تؤكد على أهمية المصارف التجارية في توفير التمويل الضروري في الاقتصاد لتحفيز النمو الاقتصادي، أما دراسة كل من McKinnon⁽¹¹⁾ و Shaw⁽¹²⁾ فتؤكد على أهمية التطورات النقدية في النمو، حيث استخلصوا أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي، يمكن أن يعرقل ويحد من كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي يعرقل النمو الاقتصادي ويقود إلى عدم استقرار الأسعار والتضخم.

1.IV - متغيرات النموذج

وعلى صعيد الأبحاث والدراسات التطبيقية السابقة وبالنظر لخصوصية الاقتصاد الجزائري سنحاول تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبعض مؤشرات النقدية وبالقيم الحقيقية كالكتلة النقدية (حجم النقود)؛ التضخم؛ والقروض الممنوحة للاقتصاد، وسوف يتم الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد في الفترة 1970 - 2011، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، بتطبيق اختبارات السكون، التكامل المشترك ونموذج متجهات تصحيح الخطأ، لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ولتجنب الانحدار الزائف والحصول على نتائج منطقية تساعد على اتخاذ قرارات سليمة.

- **إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** يعتبر الإنتاج الداخلي الخام من أهم المجمعات الاقتصادية في المحاسبة الوطنية الجزائرية، وهو عبارة عن مجموع القيم السوقية (النقدية) لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، وقد تم استخدام القيم الحقيقية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2001، ذلك لأن القيم الاسمية للناتج تعبر عن قيمه بالأسعار الجارية حيث يكون التغير في الإنتاج في هذه الحالة نتيجة الأسعار لا الكميات، ولأجل إزالة أثر السعر نلجأ للقيم الحقيقية للناتج بقسمة الناتج الإجمالي الاسمي على مؤشر الأسعار(*) كالتالي:

$$PIB_r = \left(\frac{PIB_n}{IPC} \right) * 100$$

حيث بلغت أعلى قيمة للمتغير الناتج المحلي في سنة 2011 وبلغت قيمته 8503864,8 مليون دينار.

- **الكتلة النقدية:** حيث تم أخذ الكتلة النقدية (M_2) لما تؤديه التطورات النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي حيث من المتوقع أن يكون تأثيره موجب إذا كان النظام المصرفي في الجزائر يعتمد على الكفاءة، وإذا كان العكس فمن الطبيعي أن يكون تأثيره سالب، وبلغت (M_2) أعلى قيمة له في سنة 2011 بقيمة قدرت بـ 6972744,3 مليون دينار نتيجة البرامج التنموية في الألفية الأخيرة.

- **التضخم (INF):** يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، ويستخدم عدة مؤشرات لقياس هذا المتغير، ولكن عادة يتم استخدام المؤشر العام لأسعار الاستهلاك⁽¹³⁾، فقد بلغ أعلى معدل له 31,7 في سنة 1992 بسبب الأوضاع المزرية آنذاك التي أجبرت الدولة إتباع سياسة نقشفية كتحرير الأسعار وتخليها عن دعم بعض السلع الأساسية والتي انعكست على التضخم، وسجل أدنى معدل له 0,3 في سنة 2002 فقارب التضخم وصوله إلى 0 بفضل الجهود التي بذلتها الدولة ضمن سياسة التعديل الهيكلي.

- القروض الممنوحة للاقتصاد (CE): تعتبر القروض الممنوحة للاقتصاد حافزا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فالقروض الموجهة للاقتصاد يساعد على رفع مستويات الاستثمار، وعليه فمن الطبيعي أن تؤثر هذه القروض بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت (CE) أعلى قيمة له في سنة 2011 بقيمة قدرت بـ 3726510 مليون دينار نتيجة البرامج التنموية في الألفية الأخيرة.

- سعر الصرف (R): من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات، وبما أن سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة محلية مقابل عملة أجنبية بأخذ بعين الاعتبار أسعار المحلية مقابل الأسعار العالمية يمكن كتابة علاقة سعر الصرف الحقيقي التي سيتم استخدامها كالتالي⁽¹⁴⁾:

$$R = \frac{1}{e} * \frac{IPC}{IPC_{USA}}$$

ومنه بناء على الدراسات السابقة ومن خلال شرح المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء النموذج، نأخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

$$PIB = f(M_2, INF, CE, R)$$

حيث تمثل:

PIB : إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ بالقيم الحقيقية.

M_2 : الكتلة النقدية (حجم النقود).

INF : معدل التضخم.

R : سعر الصرف الحقيقي.

CE : القروض الممنوحة للاقتصاد.

ولغرض تقدير المعلمات لا بد من إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة:

$$\ln PIB = \ln A + \ln M_2 + \ln INF + \ln CE + \ln R$$

2.IV - تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستواها اللوغارتمية قبل بدء تقدير النموذج لتأكد من كونها متغيرات ساكنة أو غير ساكنة في المستوى، الأمر الذي يسمح لنا باختيار أفضل الطرق لتقدير النموذج للوصول لأفضل النتائج.

IV.1.2- نتائج اختبار استقرار وسكون

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وقد تم الاعتماد على الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر" (ADF)⁽¹⁵⁾، ونظرا لأهمية درجة تأخير (P) في اختبار جذر الوحدة تم الاستعانة بمعيار أكايكي (AIC) وأخذ درجة التأخير التي تقابل أدنى وأقل قيمة لهذا المعيار وقد تم أخذ أقصى درجة لـ ($P=3$) للاحتفاظ بدرجة الحرية نظرا لقلة عدد سنوات السلسلة أقل من 50 مشاهدة وتبين أن بالنسبة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (PIB_r) أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (AIC) هي ($P=1$) بالنسبة للنموذج الأول أما الثاني والثالث فقد اختير ($P=0$)، وبالنسبة للوغاريتم الكتلة النقدية (M_2) فدرجة التأخير المناسبة هي ($P=1$) بالنسبة للنموذج الأول أما الثاني والثالث فقد اختير ($P=2$)، وجاءت درجة التأخير المناسبة للوغاريتم القروض الممنوحة للاقتصاد (CE) في النموذج الأول والثاني مساوية لـ ($P=0$)، أما بالنسبة للنموذج الثالث فدرجة التأخير المناسبة هي ($P=2$)، أما فيما يخص لوغاريتم أسعار الصرف الحقيقية (R) فجاءت درجة التأخير المناسبة في كل النماذج الثلاث ($P=0$)، والجدول التالي يبين نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج.

الجدول رقم (2.IV): اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج

الفرق الثاني			الفرق الأول			المستوى			المتغيرات*
III	II	I	III	II	I	النموذج [□] III	النموذج [‡] II	النموذج [‡] I	
-	-	-	-	-5,94	-4,01	3,86	-0,97	-2,7	PIB_r
-5,23	-5,15	-6,32	-1,82	-2,40	-3,14	1,94	-0,25	-2,07	M_2
-	-	-	-5,38	-5,31	-5,29	-0,96	-1,96	-2,28	INF
-	-	-	-3,75	-5,03	-5,06	1,68	-2,74	-2,81	CE
-	-	-	-5,56	-5,64	-5,58	1,02	-0,55	-1,93	R
-1,94	-2,94	-3,53	-1,95	-2,94	-3,53	-1,95	-2,93	-3,52	القيم الحرجة 5%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج "Eviews".

* المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم

‡ النموذج يحتوي على متجه زمني وقاطع.

* النموذج يحتوي على قاطع ودون اتجاه زمني.

‡ النموذج بدون قاطع ولا اتجاه زمني.

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها في النموذجين سواء تحتوي على متجه زمني وقاطع أو على قاطع دون اتجاه زمني، فقد كانت إحصائية (t_c) المحسوبة تقل عن قيمها الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة، وبأخذ الفروق الأول لها اتضح أن جميع المتغيرات استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، ماعدا لوغاريتم الكتلة النقدية الذي استقر عند الفروق الثانية فهو إذن متكامل من الدرجة $I(2)$ ، حيث أنه تم الاستغناء عن النموذج الثالث الذي لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه زمني لأنه من خلال الأشكال البيانية¹ اتضح أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على قاطع و اتجاه زمني، وعليه تم الاعتماد على النموذجين (I) و(II).

IV.2.2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب "جوهانسون"

يفضل استخدام طريقة "جوهانسون" كون متغيرات النموذج تزيد عن متغيرين، للتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة ذات تكامل مشترك أي إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ومن المعروف أن هنالك اختبارين، اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى، حيث سنكتفي بعرض أحدهما والمتمثل في الاختبار الأول (الأثر) حيث تبين من خلال معيار (AIC) أن درجة التأخير المناسبة هي (1-2)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3.IV): نتائج اختبار التكامل المشترك

القيمة الذاتية	اختبار الأثر	القيم الحرجة		فرضية العدم
		%5	%1	
0,61	95,48	68,52	76,07	لا يوجد $(r = 0)$ *
0,56	59,33	47,21	54,46	على الأكثر يوجد متجه واحد $(r \leq 1)$
0,38	27,80	29,68	35,65	على الأكثر يوجد

¹ - أنظر الملحق، ص. 21.

				متجهين ($r \leq 2$)
0,22	9,68	15,41	20,04	على الأكثر يوجد متجهين ($r \leq 3$)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج "Eviews"

* تشير لرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية (5%).

ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda_{trace}(r) = 95,48$) أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت (68,52)، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، بالمقابل فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجهين على الأكثر للتكامل المشترك لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda_{trace}(r) = 27,80$) وهي أقل من القيمة الحرجة أو الجدولية (29,68) عند نفس مستوى معنوية، مما يدل على وجود على الأقل (***) توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي؛ الكتلة النقدية؛ التضخم؛ سعر الصرف الحقيقي؛ القروض الممنوحة للاقتصاد)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

3.IV- تقدير معادلة التكامل المشترك

وبتقدير متجه واحد للتكامل المشترك لـ"جوهانسون" تم الحصول على المعادلة طويلة الأجل كالتالي:

$$\ln PIB = -2,95 + 0,5 \ln CE - 1,24 \ln M_2 - 0,13 \ln INF + 0,21 \ln R$$

$$(\log Likelihood = 147,0004)$$

1.3.IV- مناقشة تقدير النموذج:

حيث أوضحت النتائج أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك معنوية لأن قيمة ($\log Likelihood$) كبيرة وتساوي 147,0004، وباستعراض معادلة التكامل المشترك يتضح لنا ما يلي:

1. الأثر الايجابي للقروض الممنوحة للاقتصاد على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونته على المدى الطويل (0,5) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في القروض الممنوحة للاقتصاد بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,5%، وهذه النتيجة منطقية ومقبولة اقتصادياً، فالقروض الموجهة للاقتصاد تزيد من الاستثمارات، ومنه تحفيز النمو

الاقتصادي، بالرغم من أن القروض قصيرة الأجل كانت تمثل حصة الأسد في حجم القروض الموزعة خلال الفترة الممتدة بين 1996-2000، ويعود ذلك إلى السياسات التي كانت متبعة من طرف البنوك في ما يتعلق بتوزيع القروض، حيث كان النظام البنكي الجزائري يتميز بالضعف في تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى وضعية عدم وجود سوق مالي وبنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات بالجزائر، كل هذا كان يعتبر من أهم العقبات التي كانت ولا تزال تعيق تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الصناعية والإنتاجية التي تتطلب تمويلا طويل الأجل ليكون عائدها أكبر، ومن تمّ مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي. حيث نجد أنه في السنوات الأخيرة توجهها جديدا يمتاز بارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد متوسطة وطويلة الأجل منذ 2006، ويعود هذا الارتفاع إلى الجهد المبذول في مجال توزيع قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الخاصة والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر⁽¹⁶⁾.

2. أثر سلبي وكبير للكتلة النقدية على المدى الطويل، الذي قدر معاملته بـ (-1,24)، وبالتالي فإن أي زيادة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1,24%، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تبين أن للكتلة النقدية تأثير موجب، حيث يتم استنتاج أن استمرار السلطات النقدية بإصدار النقود وزيادة حجم الكتلة النقدية يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا الفائض في حجم النقود يفوق احتياجات الاقتصاد أي عدم التحكم في الكتلة النقدية بما يفي احتياجات تمويل الإنتاج والدخل خصوصا في العشرية الأخيرة التي تم فيها إتباع سياسة توسعية لغرض تمويل البرامج التنموية، مما يساهم في ارتفاع التضخم الذي يؤثر بالسلب على النمو، وكل هذا راجع إلى ضعف القطاع المالي والمصرفي الجزائري رغم تطبيق مجموعة من الإصلاحات المالية والمصرفية وإصلاحات التحرير المالي منذ سنة 1990، وبالتالي هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج مقبولة بسبب نقص الكفاءة، وجاءت هذه النتيجة توافق دراسة "عبد الحق بوعتروس" و"محمد دهان" حيث توصلوا في بحثهم أن نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1970-2005) تؤثر سلبيا على نمو الناتج المحلي⁽¹⁷⁾، وبالمقارنة مع بعض الدول النامية اتضح في دراسة "عماد الدين أحمد مصبح"⁽¹⁸⁾ أن هناك تأثير سلبي لحجم النقود (M_2) على النمو الاقتصادي في سوريا، أما دراسة "خطيب"⁽¹⁹⁾ فجاءت مخالفة حيث تبين أن هناك أثر

موجب للكتلة النقدية على النمو في سعودية لدلالة على كفاءة السياسة النقدية التي تطبقها الدولة في إدارة الاقتصاد السعودي.

3. يتضح أن التضخم له علاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (قدرت المرونة بـ $-0,13$)، حيث أن كل زيادة في معدل التضخم بـ 1% تؤدي إلى خفض الناتج المحلي بمقدار $0,13\%$ هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وأغلبية الدراسات السابقة حيث يعتبر التضخم من بين أهم عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يضعف من النمو الاقتصادي من جراء السلبيات التي يلحقها في الاقتصاد، وتعتبر هذه النتيجة حسب نظري أن للتضخم تأثير ضعيف ويتوافق مع ما تمّ التوصل إليه في الجانب النظري بإيجابية تدخلات الدولة في هذا الجانب.

4. هناك أثر ايجابي أيضا لأسعار سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية)، وبلغت المرونة الجزئية للإنتاجية الكلية بالنسبة لأسعار سعر الصرف $(0,21)$ ، أي كلما تغير سعر الصرف بـ 1% تتغير الإنتاجية الكلية بـ $0,21\%$ ، هذا لدلالة على نجاعة السياسة النقدية التي أثبتت تحكّمها في سعر الصرف وعدم المغلات فيه حيث إتباع الجزائر سياسة الصرف المرن حقق بعض الايجابيات في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي، حتى ولم تكن بالقدر الفعال بالنظر للمجهودات المبذولة، حيث من المتوقع أن تكون المرونة أكبر من $0,2$ المتحصل عليها.

4.IV- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك الذي يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (متجه تصحيح الخطأ) على هيئة فروق أولى للمتغيرات وإضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ، تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة هي تقدير واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ، حيث يعرف هذا النموذج أن له علاقات تكامل مشترك التي تم توصيفها في اختبار التكامل لتقييد سلوك المتغيرات الداخلية على المدى الطويل لتتجمع حول علاقتها التكاملية مع السماح بالتعديل الديناميكي في المدى القصير، والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعلمات واختبار جودة النموذج وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ، ونظرا أن درجة التأخير المناسبة هي $(1-2)$ أي سيكون هناك فترتين

متباطئتين لكل متغير، إذن سيكون هناك حدود كثيرة في النموذج وعليه سيتم الاختصار بأخذ إلا المتغيرات المعنوية في الجدول.

جدول رقم (4.IV): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نموذج تصحيح الخطأ			$\Delta(\ln TFP)$	المتغيرات*
قيمة الاحتمال (p.v)	إحصائية (t)	الخطأ المعياري (S.E)	الميل الحدي	
0,005	-3,56	0,17	-0,61	CoIntEq1 سرعة التكيف
0,08	1,76	0,20	0,36	$\Delta \ln PIB_{t-2}$
0,03	-2,22	0,04	-0,08	$\Delta \ln INF_{t-1}$
0,002	3,24	0,09	0,31	$\Delta \ln CE_{t-1}$
0,06	1,85	0,10	0,19	$\Delta \ln CE_{t-2}$
0,36	0,92	0,17	0,16	$\Delta \ln M_{2t-2}$
0,96	-0,04	0,02	-0,001	الحد الثابت
-	-	-	0,4	R^2
-	-	-	1,95	D.W
-	-	-	0,1	S.D

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج "Eviews"

1.4.IV – مناقشة تقدير النموذج:

- يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معامل التكيف (المعلمة المقدره لحد تصحيح الخطأ) سالبة ومعنوية (-0,61) متوافقة مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ الذي يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، وتعني هذه الإشارة السالبة التراجع إلى القيمة التوازنية، أي أن الانحراف الفعلي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار 60%.

- يلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة أعلاه أن جميع معاملات النموذج معنوية وتختلف عن صفر لأن قيم احتمال جميع المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 10%، حيث أننا تخلصنا من المتغيرات التي ليست لها معنوية إحصائية، ولم يتم ذكرها في الجدول ولكن بصورة متعمدة تم إضافة متغير الكتلة النقدية رغم عدم معنويته في المدى القصير، وذلك ليتم التعليق عليه ومقارنة مرونته القصيرة الأجل مع مرونته في المدى الطويل، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,4$) وهذا معناه أن جميع متغيرات النموذج تفسر 40% من المتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ($\ln PIB$).

- يتم التأكد من خلو النموذج من الارتباط التسلسلي بين البواقي لأن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون أقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيمة إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته، ويتم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي باستخدام اختبار "مضاعف لاغرنج" ($BG.LM$)، ويتضح من اختبار ($BG.LM$) أن القيمة ($F = 0,04$) بقيمة احتمالية قدرت بـ ($P.value = 0,95$) وهي أكبر من مستوى معنوية 10%، وعليه يتم قبول الفرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

- تم استخدام اختبار "جارك-بيرا" لاختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي، وأثبتت النتائج أن قيمة ($J.B$) المحسوبة بلغت ($0,85$) بمستوى دلالة قدرها ($0,65$) وهي أكبر من مستوى معنوية 10% وعليه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

- من بين أحد شروط طريقة المربعات الصغرى هو تحقق افتراض ثبات تجانس البواقي، وعليه يتم استعمال اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين ($ARCH$)، وكانت النتائج كالتالي: بلغت قيمة الاختبار ($F = 0,16$) بمستوى دلالة (قيمة الاحتمال) ($P.value = 0,69$) وهي أكبر من مستوى معنوية 10%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي.

- تبين النتائج أن هناك أثر موجب للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير على نمو الناتج في الوقت الحالي، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي المتأخر بسنتين (المدى القصير) بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي بـ 0,36%.

- يتضح أن التضخم له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير (قدرت المرونة بـ -0,08)، حيث أن كل زيادة في معدل التضخم بـ 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار

0,08% هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تأثيره في المدى القصير أقل من تأثيره على المدى الطويل (0,13-) وهذه النتيجة منطقية.

- هناك تأثير ايجابي ومعنوي للقروض الممنوحة للاقتصاد على الناتج المحلي، وقدرت مرونته في المدى القصير (0,31) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في القروض بـ 1% يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي بـ 0,31%، وبالمقارنة مع المرونات نجد للقروض الممنوحة للاقتصاد تأثير أكبر في الفترة طويلة الأجل بالنظر للفترة القصيرة، وهذه النتيجة منطقية حيث أنه في المدى القصير ونظرا للتعقيدات والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة التي تعرقل أعمال المستثمرين في المدى القصير مما توجب هذا الاستثمار إلى حين تسوية هذه الإجراءات للشروع في العملية الاستثمارية الإنتاجية التي تكون تأثيرها في المدى الطويل أكبر فاعلية.

- أثر إيجابي للكتلة النقدية على المدى القصير، الذي قدر معاملته بـ (0,16)، وبالتالي فإن أي زيادة بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية بمقدار 0,16%، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن للكتلة النقدية تأثير موجب، وهذا التأثير الموجب في الجوائز راجع لضخ كتلة نقدية هائلة خلال البرامج التنموية منذ 2001 لتلبية احتياجات الاقتصاد الفورية للتمويل والإنتاج، حيث نلاحظ أنه يقل هذا الأثر مع مرور إلى حين زوال هذا الأثر الايجابي وانعكاسه إلى أثر سلبي في المدى الطويل هذا ما تم تمييزه من خلال معادلة التكامل المشترك.

- اتضح أنه لا يوجد تأثير معنوي لأسعار سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) في المدى القصير، وبلغت المرونة الجزئية للناتج الإجمالي بالنسبة لأسعار سعر الصرف (0,01-)، أي كلما يرتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 1% ينخفض الناتج الإجمالي بـ 0,01%، وهذا من الطبيعي لأن التخفيض في قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) لا يؤدي مباشرة إلى تحسن في الميزان التجاري بل يحتاج لبعض الوقت، وهذا الأثر المعروف في الاقتصاديات بأثر المنحنى (J)، الذي يبين أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الذي يعرف تدهور في المراحل الأولى وبعد ذلك يبدأ في عودة التحسن على المدى الطويل، فالملاحظ أن مرونة أسعار الصرف في فترتها المتباطئة بسنتين تحسنت وقدرت بـ (0,05)، هذا ما يخدم ويؤثر في معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الخاتمة:

هدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين النظام النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، واختبار وجود علاقة قصيرة بينهما، ومدى فعالية النظام النقدي في المدى القصير والطويل، واستخلصت الدراسة أنه في المدى الطويل هناك أثر إيجابي للقروض الممنوحة للاقتصاد على نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ أثر سلبي وكبير للكتلة النقدية على المدى الطويل؛ بالإضافة إلى أن هناك أثر إيجابي أيضا لأسعار سعر الصرف، أما في المدى القصير، فإن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للقروض الممنوحة للاقتصاد على الناتج المحلي؛ أثر إيجابي للكتلة النقدية؛ واتضح أنه لا يوجد تأثير معنوي لأسعار سعر الصرف في المدى القصير.

وفي النهاية يمكننا القول أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة على نظامها المالي النقدي لم يأتي بالنتائج المتوقعة، وأن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي تحكمه عوامل أخرى، وعليه فإن غياب رؤية واضحة وإرادة سياسية تشكلان عاملا في عرقلة الإصلاحات المالية والنقدية، ومن تمّ يتوجب تنويع إيرادات الدولة بالعمل على تبني سياسة اقتصادية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير وتفعيل السوق المالي وإصلاح البنوك في الجزائر، لاندماجها في النظام العالمي بإقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل المشاريع التنموية بما ينسجم وأهداف النمو، بدل تشجيع الواردات للوصول للرفاهية الاقتصادية.

المراجع

(1)- Rashe, Robert H. (1986), "A Comparative Stastics Analysis of Some Monetarist Proposition," in Current Issue in Monetary Theory and Policy, edit. By Thomas M. Havrilesky and John T. Boorman, AHM Publishing corporation.

(2)- بابا عبد القادر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ماجستير تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، 2011-2012.

(3)- أحمد محمد مندور : مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2003-2004، ص. 244.

(4)- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 98.

- (5)- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، 2008، ص. 43.
- (6)- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، المرجع السابق، ص. 30.
- (7)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص. 34.
- (8)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص. 25.
- (9)- Bagehot, Walter (1873), "Lombart Street", 1962 ed. (Richare D. Irwin, Homewood, IL) Banque Centrale de Tunisie, Statistiques Financières, 1999.
- (10)- Schumpeter, Joseph A. (1912), "Theorie der Wirtschaftlichen (The Theory of Economic Development)", Leipzig: Dunker & Humblot, Translated by Revers Opi, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934.
- (11)- McKinnon, Ronald (1988), "Financial Liberalization in Retrospect: Interest Rate Policies in LDs", in Ranis, Gustav and T Paul Shultz (eds). The State of Development Economics: Progress and Perspectives, Basil Blackwell, New York, pp. 386-410.
- (12)- Shaw, E. (1973), "Financial Deepening in Economic Development", Oxford University Press, New York.
- (*)- حيث يعبر مكمش الناتج الذي تحسب فيه جميع الأسعار في الاقتصاد في حساب القيمة الحقيقية للناتج المحلي، ونظرا لغياب إحصائيات هذا الأخير، ارتأينا استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك.
- (13)- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص. 46.
- (14)- إياد خالد شلاش المجالي، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية خلال الفترة 1994-2009، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 4، 2011، ص. 342.
- (15)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص. 648.
- (**)- تمّ من خلال اختبار التكامل المشترك وجود على الأكثر متجهين، حيث سنكتفي من خلال هذه الدراسة بتقدير متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى الدلالة 5%.

(16)- بن علال بلقاسم، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2010): طريقة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، الموقع الإلكتروني: info@fes-alger.org، ص. 19.

(17)- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 5، 2009، ص. 21.

(18)- عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتخطيط، فرع فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سورية، 2008..

(19)- الخطيب ممدوح عوض، «محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، الإدارة العامة، المجلد 49، العدد 3، 2009، ص. 16.

الملاحق:

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة (في المستوى، وفي الفروقات الأولى)

